

Distr.: General
1 May 2017
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن تحيل طيه تقرير الحكومة التونسية بشأن
تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الفرنسية]

تقرير تونس عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)

تبدي تونس على الدوام دعمها للمساعي التي يضطلع بها المجتمع الدولي في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، انطلاقاً من التزامها الراسخ بالسلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، فقد صدقت على جميع الصكوك القانونية الملزمة السارية في مجال نزع السلاح.

وهي تسعى جاهدة أيضاً إلى الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما الجزاءات المفروضة بموجب قرارات المجلس ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

وتحرص وزارة الشؤون الخارجية، في هذا الصدد، على أن تعمم على مختلف السلطات الوطنية المختصة قوائم المواد التي يحظر مجلس الأمن تصديرها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستيرادها منها، ومختلف تحديثات قائمة الجزاءات الخاصة بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) المفروضة على الجهات من الأفراد والكيانات المستهدفة بحظر السفر و/أو بتجميد الأصول، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كلما اتخذها المجلس، ومذكرات المساعدة على التنفيذ الصادرة في هذا الشأن.

وتؤكد الحكومة التونسية كذلك أنها لا تقيم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي علاقات يتم في إطارها التوريد بأصناف أو مواد أو منتجات أو بضائع من شأنها أن تؤدي إلى انتهاك أحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا البلد أو بيعها، ولا سيما ما يتعلق منها بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وبعدم الانتشار، وبالوقود، والسلع الكمالية.

وتود الحكومة التونسية أن توضح أيضاً أنها لا تجري أي معاملات مالية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأخيراً، لا ترتبط مع ذلك البلد بأي برنامج للتعاون العلمي والتقني.